بيان صادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تؤكد فيه على أهمية الضغط من أجل وقف حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني مع اقتراب دخولها الشهر العاشر، وقيام الاحتلال الإسرائيلي بمزيد من التدمير والقتل اليومي للأطفال والنساء والمدنيين*

2024/7/7

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم الأحد الموافق السابع من تموز 2024 اجتماعاً أكدت فيه على أهمية الضغط من أجل وقف حرب الإبادة التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني مع اقتراب دخولها الشهر العاشر، وقيام الاحتلال بمزيد من التدمير والقتل اليومي للأطفال والنساء والمدنيين، وبالتزامن مع ما يجري في محافظات الضفة الغربية والقدس من اقتحامات يومية والاعتقالات الجماعية، والإمعان في سياسة القتل والتصفية لأبناء شعبنا ، وخاصة ما يجري في مخيمات الضفة الغربية والقدس، والقصف بالطيران وتنفيذ مزيد من القصف والقتل.

وذلك بالاضافة الى ما يقوم به قطعان المستوطنين من اعتداءات وجرائم ضد أبناء شعبنا وخاصة في البلدات والقرى القريبة من المستعمرات واعتداءاتهم على أبناء شعبنا بما فيه الاعدامات التي يقوم بها هؤلاء في ظل توزيع عشرات آلاف قطع السلاح على المستعمرين ، وقيام الاحتلال بالإعلان عن شرعنه بما يسمى البؤر الاستعمارية الاستيطانية، ومصادرة ما يقارب إثنا عشر ألف دونم من أراضي الضفة الفلسطينية، في مخالفة لكل قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وخاصة قرار 2334 الصادر من مجلس الأمن الدولي وما سبقه من قرارات ، والذي يرفض الاحتلال الاعتراف بأي من قرارات المؤسسات الدولية سواء مجلس الأمن، أو الجمعية العامة أو قرارات محكمة العدل والجنايات الدولية ، الأمر الذي يتطلب فرض عقوبات وعزل لهذه الحكومة الإرهابية ومحاكمتها على جرائمها المتصاعدة ضد شعبنا.

كما أكدت التنفيذية على أن صمود شعبنا على الأرض ومقاومته الباسلة والتضحيات الجسام ستبقى شاهدة على إرادة شعبنا بالتمسك بحقوقه وثوابته بإنهاء الاحتلال والاستعمار وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وحق العودة للاجئين وسيبقى هذا الموقف الثابت والأوحد محصناً بقرارات الاجماع الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وقائدة نضاله وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال.

وقررت اللجنة التنفيذية وبالتعاون مع كل الأجسام الحقوقية الفلسطينية والصديقة ومع نادي الأسير الفلسطيني وأهالي الأسرى ، بتوسيع الحملة من أجل ملاحقة المسؤولين عن جرائم

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية
https://www.plo.ps/ar/Article/63354

الحرب التي يمارسها الاحتلال ضد الأسرى الفلسطينيين وتقديمهم الى المحكمة الجنائية الدولية بسبب جرائم الحرب التي يرتكبونها ، ومخالفتهم لكل الاتفاقات والقوانين الدولية وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة.

إن إرهاب وجرائم الاحتلال التي يتعرض لها اسرانا ومعتقلينا داخل زنازين الاحتلال وتنفيذ سياسة التنكيل والعزل والتعذيب وصولاً الي سياسة القتل والتصفية للأسرى، خاصة أسرانا الأبطال في قطاع غزة الصامد وتنفيذ جرائم فاشية تصل الى قتل وتصفية للأسرى بعد تقييدهم واعدامهم ، وبشاعة جرائم الاحتلال المتعلقة بالاغتصاب والتحرش، وبما فيه الإخفاء القسري والسجون السرية مثل معتقل سديه تيمان الذي يتم فيه ارتكاب أفضح الجرائم ضد الأسرى والمتعلقين ، هي جرائم مؤكدة تستلزم تدخل كل المستويات الشعبية والفعاليات والمؤسسات الدولية وخاصة مجلس حقوق الانسان ومنظمة التعاون الإسلامية والجامعة العربية والمؤسسات الحقوقية والمجتمع الدولي الذي يتطلب آليات عملية لتحميل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم وصولاً الى حماية اسرانا ومعتقلينا.

وأكدت اللجنة التنفيذية على متابعة قراراتها السابقة الخاصة بالأونروا والمتمثلة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية لاستهداف الأونروا وفي ذات الوقت الدفاع عن حقوق العاملين فيها.

وأخيراً أكدت اللجنة التنفيذية على متابعتها لتجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعزيز الصمود الفلسطيني والتصدي لجرائم الاحتلال وقطعان وعصابات مستوطنيه، حيث أن الوحدة الوطنية على الأرض هي التي تشكل صموداً لشعبنا والاستمرار في معركتنا من أجل الحرية والاستقلال ونيل باقي حقوقنا في الحرية والدولة وعاصمتها القدس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/